

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 10/428  
للتنشر الفوري  
١٢ نوفمبر ٢٠١٠

## السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام الصندوق، يرحب بخطة عمل سول الصادرة عن مجموعة العشرين

رحب اليوم السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بإجراءات قادة مجموعة العشرين المعلنة في اجتماع القمة المنعقد في العاصمة الكورية سول، بغية تعزيز إطار السياسات الدولية للمساهمة في الحفاظ على تعافي الاقتصاد العالمي.

"لقد كانت روح التآزر والتعاون هي السمة المميزة لمجموعة العشرين أثناء الأزمة. وقد سمح ذلك للسياسات الحاسمة المتخذة في مواجهة الأزمة بأن تساهم في تجنب نوبة أخرى على غرار "الكساد الكبير". أما التحدي الراهن فهو تأمين التعافي الاقتصادي وتوفير ما يحتاجه العالم من نمو ووظائف. وجميعنا يدرك أن جهودنا كبيرة لا يزال يتعين القيام بها، ولكن "خطة عمل سول" هي خطوة في الاتجاه الصحيح."

ورحب السيد سترأوس-كان باتفاق القادة على مواصلة "عملية التقييم المتبادل" (MAP) والعمل - من خلال خطة عمل سول - على تحديد الالتزامات الخاصة بكل بلد في أهم مجالات السياسة. وفي هذا السياق، دعا القادة صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم المشورة بشأن "مبادئ إرشادية" تساهم في تحديد الاختلالات الكبيرة التي تقتضي اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية.

واستنادا إلى هذه الخطوط الإرشادية، سوف يجري الصندوق تقييما لمدى التقدم نحو تحقيق الاستمرارية في الأوضاع الخارجية ومدى اتساق السياسات الاقتصادية الوطنية على الصعيد العالمي. وأضاف السيد سترأوس-كان أن من الأمور التي يمكن أن تدعم هذه الجهود تحديث صلاحيات الصندوق وأدواته المستخدمة في الرقابة - بما في ذلك استحداث سلسلة جديدة من "تقارير التداعيات" على المستوى القطري تتناول الأثر الأوسع لسياسات الاقتصادات المؤثرة نظاميا.

كذلك أشار السيد سترأوس-كان إلى أن قادة مجموعة العشرين في سول دعوا الصندوق لتعميق عمله المتعلق بكافة جوانب النظام النقدي الدولي، بما في ذلك قلب التدفقات الرأسمالية. ويمثل تعزيز الأمان المالي العالمي بندا أساسيا في جدول الأعمال هذا. وفي هذا السياق، رحبت مجموعة العشرين بما تم مؤخرا من تقوية أدوات الصندوق المستخدمة في الإقراض بما في ذلك من خلال تحسين "خط الائتمان المرن" (FCL) وإنشاء "خط الائتمان الوقائي" (PCL)، فضلا على إمكانية استخدام خطوط الائتمان المرنة على نحو متزامن لدعم عدة بلدان تكون قد تضررت من صدمة مشتركة.

وقال: "سوف نواصل استكشاف السبل الكفيلة بتنقيح الإطار العالمي اللازم لمواكبة الصدمات ذات الطابع النظامي، بما في ذلك التعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية".

وأكد السيد سترأوس-كان أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في النظام المصرفي العالمي من خلال اتفاقية بازل الثانية، فلا يزال ينبغي عمل الكثير لتنفيذ هذه التدابير والتأكد من أن الإطار التنظيمي المالي تكمله أطر فعالة للرقابة وتسوية

الأوضاع." وفي هذا الخصوص، رحب قادة مجموعة العشرين بالمنهج الإلزامي الذي يعتمده الصندوق والبنك الدولي في تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي " (FSAP) بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا.

كذلك دعا القادة الصندوق والمنظمات الأخرى إلى بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بأطر السياسات الاحترازية الكلية، بما في ذلك أدوات تخفيف أثر التدفقات الرأسمالية المفرطة.

ورحب السيد ستراوس-كان بالتوصل إلى "توافق آراء سول بشأن التنمية لتحقيق النمو المشترك" (Seoul Development Consensus for Shared Growth) الذي يحدد نطاق التزام مجموعة العشرين بالعمل على أساس من الشراكة وتكملة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. وقال "نحن نؤيد خطة العمل متعددة السنوات بشأن التنمية والتي تحدد التدابير الملموسة اللازم اتخاذها."

وفي الختام، رحب السيد ستراوس-كان بمصادقة قادة مجموعة العشرين على ما تم تنفيذه مؤخرا من تغييرات في نظام حوكمة الصندوق، بما في ذلك من خلال زيادة تمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. وقال "إن هذه الإصلاحات في نظامي الحصص والحوكمة، حسبما أقرت مجموعة العشرين في سول، سوف تعزز مشروعيتها ومصداقيته وفعاليتها — مما يكسبه قوة أكبر في تشجيع الاستقرار المالي العالمي والنمو لكافة أعضائه."

وشكر السيد ستراوس-كان جمهورية كوريا حكومة وشعبا على الترتيبات الممتازة التي تميزت بها القمة وعلى كرم الضيافة والترحاب.